مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع : المرأة في الوسط الريفي		الرقم : 001/04
	المصدر : الحرية	موقع الواب :	البلد : تونس
		التاريخ : 2010-10-30	العدد و [ص] :

مؤتمر القمّة الثالث لمنظمة المرأة العربيّة

في الجلسة العلمية الخامسة حول «المرأة والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة»

المرأة الريفية هي عدّاد التغيّر المجتمعي وصمّام الأمان ضدّ الآثار السلبيّة للتغيّرات

«لا يمكن الفصل في التنمية بين ما هو اقتصادي واجتماعي كما أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لم يأخذ حظه من البحث والتمحيص والتطبيق على أرض الواقع» تلك هي الفكرة الأبرز المستخلصة من وقائع الجلسة العلمية الخامسة حول موضوع «المرأة والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة» الملتئمة عشية الجمعة بقمرت في نطاق أشغال اليوم الثاني للمؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية.

وأرجعت السيدة فورية عبد الباقي الجمالي «سلطنة عمان» في ورقة العمل الرئيسية المقدمة خلال هذه الجلسة التي ترأستها السيدة شريفة بنت خلفان اليحيائية وزيرة الشؤون الاجتماعية بسلطنة عمان هذا الوضع الى الخصوصية الثقافية والظروف الاجتماعية التي عادة ما يستند اليهما في تبرير الكثير من السياسات التنموية التي لا تأخذ بالبعد الاجتماعي أو التي تغفل أمر الأمان الاجتماعي.

وأوضحت المتدخلة أن مسالة المرأة والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لم يتم التطرق اليها بالقدر المطلوب رغم كثرة الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة والمرأة المشاركة في التنمية ويعزى ذلك الى الاهتمام بمشاركة المرأة في المجال السياسي والاقتصادي بدرجة اولى وغياب منظومة احصائية مستدامة قادرة على تتبع الأبعاد الاجتماعية للتنمية ونصيب المرأة منها سلبا أو ايجابا.

وبيّنت انه تم خلال هذه الورقة التركيز على وضع المرأة في الأرياف والبوادي وهو وضع يرتبط في العادة بأحوال الفئات المهمشة والمناطق النائية والهشة اقتصاديا كما يرتبط بقضية محورية هي الأمن الغذائي العربي.

وأشارت الى أن المعطيات تؤكد سلبية وضع المرأة وتراكم صعوباتها المرتبطة بظروف عيشها الاستثنائية وبعوامل تحكمها طبيعة المناخ والحراك الضني للبحث عن اسباب العيش الكريم.

ولاحظت ان المرأة الريفية هي عداد التغير المجتمعي وصمام الامان ضد الآثار السلبية للتغيرات وخاصة الاقتصادية منها باعتبارها عاملا مؤثرا في بنية الاقتصاديات الزراعية ولأن الامن الغذائي يشكل هاجسا تنمويا كبيرا للعالم العربي.

ويشار الى أن النساء الريفيات يمثلن قوة بشرية فعالة ذلك ان 78 بالمائة منهن تتراوح اعمارهن بين 15 و 59 سنة.

وأفادت أن من اهم التحديات التي تواجه الاستدامة الاجتماعية للتنمية في العالم هي الفقر واختلال موازين العدالة والانصاف خاصة في المناطق الريفية اين يعيش اكثر من بليون شخص يعاني ثلاثة ارباعهم من الفقر وغالبيتهم من النساء «المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة 2008».

وقدمت الورقة جملة من المقترحات الرامية الى النهوض بالمرأة الريفية في ظل الازمة الاقتصادية والتي تتمثل خاصة في اعادة الاستثمار العمومي في المناطق الزراعية والريفية ورفع الوعي السياسي للمرأة الريفية وتوفير ضمان اجتماعي للنساء اللائي يعملن في بيئة زراعية هشة وتوعية كل اطراف المجتمع خاصة وسائل الاعلام بدور المرأة ومشاركتها الايجابية مع تمكين النساء من توليد دخل مستدام وتوفير فرص التمويل الصغير.

كما اقترحت تأمين الاطار المكون ووضع السياسات التمويلية الملائمة وتعزيز التدريب الزراعي والخدمات الارشادية وتأهيل النساء اللائي يعملن في القطاع غير المنظم مع تمكين مؤسسات المجتمع المدني بجميع أنواعها من المساهمة في تأمين بيانات محينة واقتراح سياسات لصناع القرار.

واشار السيد إبراهيم أحمد إبراهيم «السودان» في مداخلته الى ما شهده مفهوم التنمية من تطور عبر الزمن حتى تم التوافق على مفهوم التنمية الشاملة الذي روج له برنامج الامم المتحدة الانمائي تحت مسمى التنمية البشرية رغم وجود مترادفات اخرى مثل التنمية الاجتماعية والتنمية الإنسانية وهي كلها تعني «تنمية الناس بالناس من أجل الناس».

وأضاف ان الازمات الاقتصادية أبرزت مجددا اهمية المشروع الصغير والمشروع الاجتماعي الذي لا يعتمد على الربح كمحرك للنشاط الاقتصادي ويقاتل الشركات الكبرى لمجرد البقاء في السوق.

وسلط السيد إبراهيم أحمد إبراهيم في مداخلته الضوء على موضوعين اساسيين يتعلق الاول بحزمة السياسات المقترحة لمعالجة الفقر والمعلومات الحساسة للنوع الاجتماعي.

وبين انه بعد الخلل الذي صاحب عملية اعتماد السياسات القطاعية والتخطيط القطاعي تم اقتراح العودة الى صياغة السياسات في شكل حزم متآزرة والتخطيط متعدد القطاعات.

ولاحظ ان حزمة السياسات المقترحة تشكل اطارا للتدوال حول التنمية الريفية المتكاملة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية مشيرا الى اهمية تمكين الفقراء بمن فيهم المرأة الريفية المساهمة بشكل كبير في تحقيق الامن الغذائي من الوصول الى المصادر التمويلية والتكنولوجيات والتدريب والتسويق بما يرفع في الانتاجية الزراعية ويحقق الرفاه.

وأوضح ان الحديث عن البعد الاجتماعي للتنمية يتطلب الحديث عن مفهوم التنمية الشاملة وعدم اهمال أثر السياسات الاقتصادية وسياسة العمالة والسياسة الزراعية والصناعية والصحية والتعليمية.

وبخصوص المعلومات الحساسة للنوع الاجتماعي اكد المتدخل ان المعلومات الارتكازية من الاحصاءات «تعدادات ومسوحات اسرية وسجلات رسمية..» لا تكفي للحديث عن التنمية والتغيير الاجتماعي والتصدي للفقر بل يتعين رفدها بمعلومات نوعية ودراسات اجتماعية ثقافية معمقة لمعرفة آليات توليد الفقر ومدى استفادة المرأة من التنمية والتحولات الهيكلية مع الاستئناس بالمقارنة الدولية مع الاخذ في الحسبان الخصوصية العربية.

واكد المتدخلون خلال النقاش ان ولوج المرأة الى التنمية المستدامة بمختلف ابعادها يتطلب الاقرار بحقوقها كجزء لايتجزأ من منظومة حقوق الإنسان في شموليتها وتكريس مبادئ المشاركة وعدم التمييز والحماية والتضامن وهو ما يستدعي ايجاد قواسم مشتركة ومبادئ اساسية تعترف بهذه الحقوق كاملة على مستويي التشريع والممارسة لتحقيق الامان الاجتماعي للمرأة.

كما أبرزوا أهمية التلازم بين مختلف الابعاد التنموية لتحقيق استدامة التنمية وشموليتها ملاحظين ان التطرق الى البعد الاجتماعي ومشاركة المرأة في التنمية لايقتصر على الحديث عن المرأة والفقر وانما يتجاوزه للحديث عن التمكين الاقتصادي للمرأة وما تعانيه من تهميش في العملية التنموية فضلا عن البحث في اوضاعها داخل الاسرة وفي المجتمع وفي المجال التربوي والصحي والعنف الموجه ضدها وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.

ولاحظ متدخلون ان التغيرات الحاصلة في البنى السياسية والاقتصادية لم تواكبها تغيرات في البنى الثقافية والاجتماعية وهو ما يعد ابرز العقبات الحائلة دون تجاوز الصورة النمطية الدونية للمرأة ولختزال دورها في انجاب الاطفال وتربيتهم داعين الى ضرورة ايجاد السبل والآليات الكفيلة بالتعامل مع قضاياها بخصوصياتها المختلفة والى مزيد تمكين المرأة بالريف على غرار النساء بالحضر تكريسا لمبدإ العدالة الاجتماعية.